ولا حرف فان قلت بل ولا الاول ايضا لان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجر
الا لنيابته عن الحرف كما قالوه ولا حرف قلت هذا في المضاف الحقيقي فيجوز
في اللفظي ان يعمل الجر لمشابهته له بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
نبه عليه الرضي وكذا الرحمن والرحيم التابعان لله مجروران بالمضاف
لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي على الصحيح من اقوال الثلاثة في مثل ذلك معلومة
من كلامه والمراد بكل منهما الجار للمتبوع فيهما بناء على انهما نعتان او الاول بيان
والثاني نعت له بناء على قول الجمهور ان العامل في النعت والبيان هو العامل في
المتبوع وقيل العامل فيهما تبعيتهما للموصوف لهما مثلا مقدرا بناء على ان الاول بدل
والثاني نعت له بناء على قول الجمهور ان العامل في البدل مقدر وان العامل
في النعت العامل في المنعوت واما حكم الوقف عليها اعني على كلمات البسملة
فذكره بقوله والوقف على بسم الله قبيح ليس بتام للفصل بين التابع والمتبوع
وعلى الرحمن كذلك قبيح لذلك ان لم يكن الرحيم نعتا لله والا فللفصل بين
التوابع وقيل الوقف على كل منهما كاف ليس بقبيح لعدم توقف فهم الكلام
المشتمل عليها على ما بعدها وان تعلق به ولا تام للفصل المذكور فهو مانع
من التمام على القولين مقتض للقبح على الاول لعدم اثباته الواسطة
بناء عنده على ان الوقف اما تام ان لم يتعلق الموقوف عليه بما بعده او قبيح
ان تعلق به وغير مقتضيه على الثاني بناء عنده على اثبات الواسطة وهو
الكافي ان قلنا الاقسام ثلاثة بناء على انه ان لم يتعلق الموقوف عليه بما بعده
فالوقف عليه تام وان تعلق به فان توقف فهمه عليه فالوقف عليه قبيح والا فكاف
وهذا ما نقل الفخر الرازي الاجماع عليه وعرف الثلاثة بما يوخذ مما صرح
به ابو بكر الانباري في الايضاح وعرفها بما يرجع اي ما عرفها به الفخر حيث قال

ها

ما حاصله ان الموقوف عليه ان حسن الوقف عليه والابتدا بما بعده فهو تام
والا فان حسن الوقف عليه وقبح الابتدا بما بعده فهو كاف وان قبح الوقف
عليه والابتدا بما بعده فهو قبيح لكنه سمى الكافي حسنا فحينئذ يكون
له اسمان فان قلنا الاقسام اربعة فالواسطة الكافي والحسن بناء على
ان الموقوف عليه ان تعلق بما بعده فان قبح الوقف عليه والابتدا بما بعده
فقبيح وان حسن الوقف عليه وقبح الابتدا بما بعده فحسن وان لم يتعلق
بما بعده فان انفصل عما بعده لفظا ومعنى فالتام او معنى لا لفظا فالكافي
وهذا هو المشهور وعلى كل فالوقف على بسم قبيح لتعلقه بما بعده وقبح الوقف
عليه والابتدا بما بعده وعلى الرحيم تام
لعدم تعلقه بما بعده وحسن الوقف عليه والابتدا بما بعده اشارة
قال البيضاوي تخصيص التسمية بهذه الاسما ليعلم العارف ان المستحق
لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم
كلها عاجلها واجلها جليلها وحقيرها فيتوجه بشراشره الى جنابه المقدس
ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره
انتهى ولما فرغ من الكلام على البسملة شرع في الكلام على الحمدلة فقال
واما الحمد لله فالكلام عليها منحصر في مقصدين المقصد الاول في الكلام
على الحمد الذي هو احد كلماتها وقد ذكره بقوله فالحمد اي اللفظي لا الشامل
له ولغيره من حمد الله تعالى النفسي وغيره الاتي فلا يرد عدم شمول تعريفه
لغيره له اذ الحمد لغة اي في لغة العرب الثنا باللسان بمعنى آلة
النطق ولو غير المعهودة فيشمل الثنا المنطوق به بغيرها خرقا للعادة
على الجميل الاختياري للمحمود اي لاجله كان ذلك الثنا الصادر لاجل ما ذكر

مع انفصاله عنه لفظا ومعنى